لقد حاول بعض العسكريين الانطلاق من تعريف الدفاع « النار الموقفة » وتعريف الهجوم « النار المتقدمة » لتقسيم الاسلحة الى اسلحة نارية توقف الخصم (دفاعية)، واسلحة نارية تتقدم نحو الخصم وتمزج النار مع الصدمة (هجومية) . ولكن هذا التقسيم الذي ينطبق على السلاح كاداة منفردة يفقد صحته اذا عرفنا ان السلاح لا يقاتل منفردا ، بل يعمل ضمن منظومة اسلحة متنوعة القدرات والفاعليات ، تقاتل بشكل متناسق يؤمن تكامل تأثيراتها في سبيل تحقيق المردود الاقصى لمجمل الاسلحة والوسائط المستخدمة ، وانجاز المهمة الملقاة على عاتق المنظومة . ومن هنا نرى ان الاستخدام (المهمة) هو الذي يحدد طبيعة عمل المنظومة ، ويحدد بالتالي طبيعة وعمل كل سلاح من اسلحتها .

وتقدم لنا حرب ١٩٧٣ امثلة عملية توضح هذه الفكرة . ففي الايام الاولى للحرب ، تركت الدبابة « ت ــ ٥٥ » (التي تعتبر سلاحا هجوميا) المهمة الدفاعية التي قامت بها طوال حرب الاستنزاف ، واستعادت طابعها الهجومي . كما ان الصاروخ « سام ــ ٣ » (الذي وصف بأنه دفاعي) تحول الى سلاح هجومي ، لانه سمح للدبابات والمشاة المصرية بالعمل الهجومي وتحطيم خط بارليف تحت سماء نظيفة . على حين نجد ان طائرة « الفانتوم » والدبابة « سنتوريون » والمدفع ذاتي الحركة « م ــ ١٠٧ » عيار ١٧٥ مم ، تحولت الى اسلحة دفاعية مهمتها ايقاف العبور المصري، رغم انها كانت مصنفة في جدول الاسلحة الهجومية . ولم يأت هذا التبدل النوعي من دفاعي الى هجومي وبالعكس من تبدل طبيعة السلاح ، ولكنه نجم عن الفكرة الاستراتيجية التي استخدم ضمن اطارها . وبعد عشرة ايام فقط تبادلت الاسلحة المصرية والاسرائيلية الادوار لان فكرة اجتياز القناة الى الضفة الغربية (عملية الغزالة) كانت هجومية ، ولان رد الفعل المصري كان دفاعيا . وينطبق هذا القول على الجبهة السورية ، مع فارق واحد هو ان المدة التي تحقق فيها تبادل الادوار كانت اصغر . وكان من الممكن ان يحصل تبادل معاكس جديد ، لو لم يؤد ايقاف القتال على الجبهة المصرية في ٢٢ تشرين الاول، الى ايقاف انطلاق الهجوم المعاكس الاستراتيجي، الذي اعده السوريون والعراقيون والاردنيون في الجولان .

ورغم ثبوت خطأ مقولات الاعلام المعادي (نظريا وعمليا) وعدم استنادها الى اي اساس علمي ، فقد تأثر بعض المنظرين العرب بها، وحاكوا حولها النظرية السياسية ــ العسكرية التي كان من نتائجها التقارب مع اميركا ، وتوقيع اتفاق فصل القوات الثاني في سيناء (ايلول ١٩٧٥) ، والغاء المعاهدة المصرية ــ السوفياتية (١٩٧٦) . وكانت فكرة تعدد مصادر الاسلحة ركنا من اركان هذه النظرية .

ويعود ظهور هذه الفكرة في مصر الى مطلع السبعينات ، وكانت وراء سعي القيادة المصرية آنذاك للحصول على بعض الاسلحة والمعدات من الدول الغربية ويوغوسلافيا. ولقد حصلت القوات المصرية قبل حرب تشرين على بعض اجهزة الرصد والاتصال الغربية ، وعلى عدد من المعدات البرية والجوية اللازمة لرفع مستوى اداء المنظومة القتالية السوفياتية الصنع . ولكنها لم تستطع الحصول على اسلحة غربية قادرة على تبديل موازين القوى . ويرجع السبب في ذلك الى ان الدول الاوروبية كانت تفرض حظرا معلنا او ضمنيا على الاسلحة المرسلة الى الدول المعنية مباشرة بالنزاع العربي ــ الاسرائيلي ، وكانت الولايات المتحدة تقف موقف العداء من الدول العربية الراديكالية وتعتبر نفسها مسؤولة عن تدعيم العسكرية الاسرائيلية وجعلها قادرة على تأمين استمرار حالة « اللاحرب واللاسلم » بواسطة الردع المقترن بالعمل المحدود والنشط (١) .